

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
dr.iftkhr2011@yahoo.com

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
marwa.1996118@gmail.com

تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرفي سومر التجاري والأهلي العراقي للمدة 2010-2020

Analysis of the trends of the relationship between the debt ratio and bank credit indicators for the
Iraqi Sumer Commercial and National Banks for the period 2010-2020

افتخار محمد مناحي الرفيعي

مرودة عادل كمال

الخلاصة:

يهدف البحث إلى إثبات العلاقة بين تحليل نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي، ويتمثل مجتمع البحث في مصرفي سومر التجاري والأهلي العراقي والمدرجين في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اعتمد على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للمدة الزمنية (2010-2020). وتوصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها أن الائتمان المصرفي مازال دون المستوى المطلوب وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة في القطاع الخاص الذي يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتماني، ومن أهم التوصيات ضرورة الاهتمام بالائتمان المصرفي عن طريق وسائل مختلفة لإشباع حاجات ورغبات العملاء، لكون الائتمان المصرفي يُعد النشاط الرئيس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن تحقيق التوازن بين مقدار الودائع والائتمان الممنوح، لان زيادته بشكل غير مدروس يعرض المصارف إلى مخاطر نقص السيولة. **الكلمات المفتاحية:** نسبة المديونية والائتمان، النسب المالية ومؤشرات الائتمان، الدين والمصارف التجارية، نسبة الدين وتوظيف الأموال.

Abstract

The research aims to prove the relationship between debt ratio analysis and bank credit indicators. The research community is represented by the Iraqi Sumer Commercial and Al-Ahly Banks and those listed in the Iraq Stock Exchange. The deductive approach was adopted in the analysis and description for the time period (2010-2020). The two researchers reached some conclusions, the most important of which was that bank credit is still below the required level, due to the lack of wide capabilities in the private sector that can support and finance credit activity. One of the most important recommendations made by the two researchers is the need to pay attention to the side of bank credit through various means to satisfy the needs and desires of customers, because bank credit is the main activity of the work of commercial banks, as well as achieving

a balance between the amount of deposits and credit granted, because its increase in an ill-considered way .exposes banks to the risk of liquidity shortage

Keywords: debt and credit ratio, financial ratios and credit indicators, debt and commercial banks, debt ratio .and investment of funds

المقدمة :

للوحدات الاقتصادية دور كبير في تنمية الاقتصاد العراقي، والمصارف التجارية تُعد من أهم الوحدات الاقتصادية التي تنشط الاقتصاد وتؤدي دوراً وسيطاً بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وأن أهم وظيفة تقوم بها المصارف التجارية هي قبول الودائع ومنح الائتمان من الجهات التي لديها فائض مالي وترغب في إيداعه في المصرف للحصول على فوائد إلى الجهات التي لديها عجز مالي. وأن المصارف التجارية تستخدم قبل تنفيذها لعملية منح الائتمان وسيلة جوهرية لاتخاذ القرارات الائتمانية الصائبة وهي تحليل نسبة الدين. وعليه فأن مشكلة البحث تتمحور في الآتي:

أولاً: مشكلة البحث .

أصبحت عملية اتخاذ القرار الائتماني في الوحدات الاقتصادية أمراً ضرورياً، ونظراً لأهمية الدور الذي يؤديه تحليل نسبة الدين الممثلة لنسبة المديونية في صناعة القرارات الائتمانية الصائبة وتقييم الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، وعليه فأن مشكلة البحث يُمكن أن تُصاغ بالتساؤلات الآتية:

- هل تسهم نسبة الدين والممثلة لنسبة المديونية الخاصة بالنسب المالية في مؤشرات الائتمان المصرفي؟
- هل أن تحليل نسبة الدين وتحليل مؤشرات الائتمان المصرفي سيوفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن فرص استثمارية جديدة للمصارف عينة البحث؟

ثانياً: أهداف البحث .

- يمكن صياغة الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها كالآتي:
- التعرف على نسبة الدين وقياسها وتحليلها للمصارف عينة البحث.
- التعرف على الائتمان المصرفي ومؤشراته.
- دراسة العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان للمصارف عينة البحث.

ثالثاً: أهمية البحث .

تأتي أهمية البحث من نواحي متعددة، أهمها ما يقدمه تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث من أدوات ووسائل لمعرفة معرفة نقاط القوة والضعف وتشخيص الوضع المالي لها، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق استخدام أدوات تحليلية مناسبة.

رابعاً: فرضية البحث .

على وفق مشكلة البحث تم صياغة فرضية البحث والتي يسعى البحث إلى إثبات مدى صحتها أو رفضها وهي: أن معرفة اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان في المصارف عينة البحث يوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن الفرص الاستثمارية الجديدة التي تعود بالفائدة وتعظم من نسبة الربحية لديها بما يتفق والنسب المعيارية.

خامساً: منهج البحث .

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للوصول إلى مدى طبيعة اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي.

سادساً: حدود البحث .

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في مصرفي سومر التجاري والأهلي العراقي المدرجين في سوق العراق للأوراق المالية.

- الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (-2010 2020).

سابعاً: هيكلية البحث .

قُسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى التاثير النظري للتحليل المالي، وخصص الثاني لتوضيح التاثير النظري للائتمان المصرفي، في حين غرس المحور الثالث لتحليل نسبة الدين وعلاقتها بمؤشرات الائتمان المصرفي للمدة (-2010 2020).

ثامناً: الدراسات السابقة .

1 - دراسة الجزراوي، والنعيبي (2010)، الموسومة بـ (تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة / دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 83.

هدف الدراسة استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة. وتمثل عينة الدراسة تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من (2005-2007) المالية. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي في دراستهما. وكان أهم استنتاج توصلوا إليه سعي المصرف إلى القيام بتوجيه أمواله وأموال مودعيه إلى الاستثمارات والائتمان بوصفهما من أكثر موجودات المصرف العاملة والمدرة للدخل. ووضع الباحثان عدد من التوصيات كان أهمها على إدارة المصرف إعطاء اهتمام أكبر للتحليل الائتماني لدى موظفيه بشكل عام وموظفي قسم الائتمان بشكل خاص.

2 - دراسة الغصين (2004)، الموسومة بـ (استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أفضل النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، حيث يعطي هذا التنبؤ مؤشراً مبكراً للجهات المعنية للتدخل واتخاذ القرار المناسب قبل فشل الشركة وتعثرها. وتمثل عينة الدراسة في 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة عن طريق القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية وهي (2000 و2001 و2002). وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي حيث تم احتساب اثنان وعشرون نسبة مالية وتحليلها باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج للنسب المالية يُمكن من التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة وكان أهم استنتاج توصل إليه انه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة. ووضع الباحث عدد من التوصيات كان أهمها أن تقوم شركات المقاولات بدراسة سياسة التسهيلات النقدية التي تقدمها للعملاء، وأن تتناسب تلك التسهيلات مع وضع الشركة بحيث لا يؤثر سلباً عليها ولا يضعها في ضائقة مالية.

المحور الأول: الناظير النظري للتحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي وأهدافه .

- مفهوم التحليل المالي.

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بوحدة اقتصادية معينة، وذلك لمعرفة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في فترة زمنية معينة ومعرفة التغيرات التاريخية، لذلك يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته مع الحاضر، وبهذا فهو علم يختص بصياغة المعلومة لمساعدة الأطراف المستخدمة للبيانات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية(1).

عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجر إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة فقد يكون لأغراض تقرير منح الائتمان أو لأغراض تقييم قرار أو فرصة استثمارية أو بهدف تقييم الأداء للوحدة الاقتصادية أو لنشاط معين من أنشطتها(2).

أسلوب منظم لمعالجة البيانات بهدف التعرف على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونقاط القوة والضعف فيها بما يساعد على التخطيط، وتقييم الأداء واتخاذ القرارات، عن طريق إيجاد العلاقات المختلفة بين تلك البيانات، والتعرف على مختلف التغيرات التي طرأت عليها(3).

- أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات الآتية(4):

- 1 - معرفة حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد.
- 2 - تقييم كفاءة الإدارة المالية التشغيلية للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة.
- 3 - تقييم كفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية عن طريق النتائج التي حققتها أثناء التحليل المالي.
- 4 - تقييم جدوى الاستثمار في الوحدة الاقتصادية سواء الاستثمار في أسهمها أو عن طريق تقديم التمويل لها.
- 5 - تقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي تعاني منها الوحدة الاقتصادية وتقييم الأداء والرقابة الشاملة عليها.
- 6 - اختيار معايير مناسبة لمقارنتها مع النتائج التي توصل إليها من عملية التحليل المالي للوحدة الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم النسب المالية وأنواعها

- مفهوم النسب المالية.

تُعد النسب المالية أدوات مهمة للتحليل المالي، ومن أقدم الوسائل المستخدمة في التحليل المالي والأكثر شيوعاً وذلك لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها، وتُمثل النسب المالية علاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام وتستخدم كمؤشر لتقييم الوضع المالي وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية، حيث تُشير النسب المالية إلى العلاقة بين رقمين أو بندين من البنود المالية الموجودة في الحسابات الختامية، وقد تكون هذه العلاقة بين أكثر من بند، ويجب أن تكون هذه العلاقة ذات معنى ودلالة معينة، مثل نسبة أوراق الدفع إلى إجمالي الموجودات الثابتة ليس لها أي معنى ودلالة(5).

- أنواع النسب المالية.

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أنواع متعددة وكالاتي:

- نسب السيولة

وتُعد من النسب المالية المهمة جداً، وذلك لأنها تتعلق بقياس مقدار السيولة النقدية في الوحدة الاقتصادية، وتستخدم لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل (5)، ومن النسب التي تستخدم لتوضيح سيولة الوحدة الاقتصادية الآتية:

نسبة التداول

تقيس نسبة التداول مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقود في الأجل القريب لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، أي مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية وتُحتسب نسبة التداول وفقاً للصيغة الرياضية الآتية (6):

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

صافي رأس المال العامل

يُعبّر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل، فهو قيمة وليس نسبة مالية كغيره من النسب، وإن صافي رأس المال العامل يُعبّر عن مفهوم كمي لنسبة التداول (7):

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات قصيرة الأجل}$$

نسب المديونية

يطلق عليها نسب الرافعة المالية أي مدى استخدام القروض في الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية، وتُشير زيادة نسبة القروض إلى أن الوحدة الاقتصادية أصبحت مرفوعة مالياً بدرجة كبيرة، فكلما زادت قروض الوحدة الاقتصادية زادت مخاطر عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، وذلك لأنه يجب تلبية مطالبات الدائنين قبل توزيع الأرباح على المساهمين، فأن المساهمين الحاليين والمستقبليين يولون اهتماماً كبيراً لقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد القروض (8) وتتكون نسب المديونية من النسب الآتية:

نسبة الدين

تقيس نسبة إجمالي الموجودات التي يمولها دائنو الوحدة الاقتصادية، وكلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع المخاطر المالية للوحدة الاقتصادية ومن ثم ضعف الملاءة، أما إذا كانت نسبة المديونية منخفضة هذا يعني إن الوحدة الاقتصادية لا تستخدم القروض، ويتم احتساب هذه النسبة وفقاً للصيغة الرياضية الآتية (9):

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

نسبة الدين إلى حقوق الملكية

تقيس نسبة الدين إلى حقوق الملكية مدى مساهمة الدائنين في موجودات الوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل الوحدة الاقتصادية على موجوداتها من أموال المالكين ومن الأموال المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين بقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها، ويمكن احتسابها وفقاً للصيغة الرياضية الآتية (10):

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

المحور الثاني: التاثير النظري للائتمان المصرفي.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي وأسس منحه .

1 - مفهوم الائتمان المصرفي.

المصارف التجارية تؤدي دوراً رئيساً في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويمكن تحديد آلية الائتمان المصرفي عن طريق السياسة النقدية للمصارف، فإذا كانت الودائع تُمثل المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية فإن الائتمان الذي تقدمه لعملائها في صورة قروض مباشرة أو في صورة حسابات مدينة (سحب على المكشوف) يُعد بمثابة أوجه استخدام تلك الودائع(11).

حيث يُمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه خدمة مقدمة للعملاء والتي بموجبها يتلقى الأفراد والوحدات الاقتصادية في المجتمع الأموال اللازمة بشرط أن يتعهد المقترض على سداد تلك الأموال مع فوائدها في موعد استحقاقها(12).

2 - أسس منح الائتمان المصرفي.

يستند منح الائتمان المصرفي على قواعد مستقرة ومتعارف عليها، وهي كالآتي(13):

أ- توفير الأمان لأموال المصارف عن طريق الحصول على الضمانات التي تستطيع المصارف عن طريقها استرداد قيمة الائتمان والفوائد المستحقة في مواعيدها من دون تأخير.

ب- تحقيق الإرباح للمصارف عن طريق حصولها على فوائد الائتمان الذي تمنحه للغير لمواجهة فوائد الودائع لديهم والمصروفات المختلفة، فضلاً عن تحقيق عائد على رأس المال المستثمر بشكل إرباح صافية.

ت- احتفاظ المصارف بقدر كافٍ من السيولة لمواجهة طلبات السحب من قبل عملائهم على ودائعهم من دون تأخير.

ثانياً: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي.

توجد مؤشرات مالية متنوعة تستخدم في تحليل الائتمان المصرفي كأداة لتشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جانب وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جانب آخر، وتساعد في اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن مساندة عوامل النمو بهدف استمرارها وذلك للوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها، ومن هذه المؤشرات:

1 - مؤشرات السيولة.

تُعد من أهم المؤشرات في مجال المصارف، وتُشير إلى مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقود حاضرة من دون التعرض إلى خسائر كبيرة، ومن أهم هذه المؤشرات(14):

أ- مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع.

ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد في الصندوق لدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع لدى المصرف بصفتها مصدر رئيس في منح الائتمان، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

مجموع النقدية الحاضرة

مؤشر السيولة = ----- × 100

الحسابات الجارية والودائع

ب - مؤشر مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع. يتضمن بسط هذا المؤشر النقد في الصندوق ويُمثل النقود الحاضرة في خزينة المصرف مضافاً إليه الاحتياطي النقدي القانوني المودع لدى البنك المركزي، فضلاً عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الأخرى والأوراق التجارية المخصوصة والمبتاعة، في حين يتمثل المقام بالحسابات الجارية مضافاً إليها الودائع بأنواعها (تحت الطلب، والتوفير، ولأجل)، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

2 - مؤشر الربحية.

يُعدّ الربح هدفاً رئيساً من أهداف المصارف، فضلاً عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية و اقتصادية، ومن أهم مؤشرات الربحية الآتي (15):

أ - مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف. يُعبر هذا المؤشر عن مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف ناتج عن القروض والسلف الممنوحة أثناء العام، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التي يتقاضاها المصرف كإيرادات أثناء العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها والتي تظهر في جانب الإيرادات في قائمة الدخل، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{متوسط القروض والسلف}}{\text{فوائد القروض والسلف (الدائنة)}} \times 100$$

ب - مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة. يُبين هذا المؤشر مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في توليد صافي الربح بعد استقطاع الضريبة، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الفوائد الدائنة}} \times 100$$

3 - مجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مجموعة مؤشرات التشغيل) :
ومن أهم هذه المؤشرات الآتي (16):

أ - مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات. يقتصر هذا المؤشر على توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصراً وفصله عن باقي الاستثمارات قياساً إلى مجموع الموجودات، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر توظيف الاموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ب - مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع.
يشمل هذا المؤشر توظيف الأموال في مجال الائتمان النقدي والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع قياساً إلى الحسابات الجارية والودائع، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:
الائتمان النقدي والاستثمارات
مؤشر توظيف الأموال = $100 \times \frac{\text{الحسابات الجارية و الودائع}}{\text{الائتمان النقدي والاستثمارات}}$

المحور الثالث: تحليل نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي.

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث .

1 - مصرف سومر التجاري.

تأسس مصرف سومر التجاري برأس مال قدره (400 مليون دينار عراقي) بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 سنة 1976 وأحكام قانون الشركات رقم 21 سنة 1997 بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/ 6913) في 26/5/1999، واعتبر شركة مساهمة خاصة، ومصرفاً عراقياً مجازاً لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ص 10/9/1124 في 4/11/1999، وبإشر نشاطه المصرفي بتاريخ 3/1/2000 وقد عدل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله مرات متعددة إلى أن بلغ (250 مليار دينار عراقي) في عام 2014 بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابها ذي العدد 2674 في تاريخ 1/29/2014، واستقر رأس مال المصرف بالمقدار نفسه حتى عام 2020 (17).

2 - مصرف الأهلي العراقي.

تأسس المصرف الأهلي العراقي سنة 1995 بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/ 5802) والمؤرخة في 1/2/1995 برأس مال (400 مليون دينار عراقي) وحصلت موافقة البنك المركزي بتاريخ 28/3/1995 على ممارسته الصيرفة بصفته مصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وبإشر نشاطه الفعلي في 8/4/1995، وسمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتاريخ 25/10/1997 بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة، وبناءً عليه اتخذ مجلس إدارة المصرف بتاريخ 25/1/1998 قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في 1/10/1998، ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الائتمان بأنواعه المختلفة، ونظراً لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (50 مليار دينار عراقي) وذلك في مدة 18 شهر من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (25 مليار دينار عراقي) فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (50 مليار دينار عراقي) مع نهاية عام 2010. وإصدار البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 و28/9/2010 قراراً برفع رأس مال المصارف العاملة في العراق كافة من 100 إلى 250 مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 30/6/2013 التزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي، وفعلاً تم زيادة رأس مال المصرف إلى (250 مليار دينار عراقي) تدريجياً، حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي وقررت بتاريخ 23/11/2013 الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (152 مليار دينار عراقي إلى 250 مليار دينار عراقي) عن طريق طرح 98 مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ 7/1/2014 وتم الاكتتاب في المدة بكامل قيمة الأسهم بإجمالي مبلغ (98 مليار دينار عراقي) وحصلت موافقة مسجل الشركات وفقاً لكتابهم المرقم 5500 بتاريخ 24/2/2014 ومتطلبات البنك المركزي العراقي، واستقر

رأس مال المصرف بالمقدار نفسه حتى عام 2020(18).

ثانياً: تحليل نسبة الدين لمصرفي سومر التجاري والأهلي العراقي .

1 - تحليل نسبة الدين لمصرف سومر التجاري.

يتضح من الجدول (1) أن نسبة الدين لمصرف سومر للمدة (2010-2020) تتراوح بين (-21.1% 41.3%). وقد بلغت نسبة الدين (36.7%) في عام 2010، ثم أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام 2012 فبلغت (41.3%) وهي أعلى نسبة سجلها المصرف أثناء مدة البحث، وذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة التي تحققت في إجمالي الموجودات مقارنة بعام 2011 والتي قُدرت (102.1) مليار دينار عراقي مقابل زيادة اقل في إجمالي المطلوبات قُدرت بمقدار (49.4) مليار دينار عراقي للعام نفسه، ومعنى ذلك أن مصرف سومر كان يعتمد على الديون في تمويل استثماراته. وقد أخذت نسبة الدين بالانخفاض في عام 2013 فبلغت (36.7%)، والسبب في ذلك يعود إلى أن الزيادة في إجمالي المطلوبات مقارنةً بنظيرتها عام 2012 بلغت (2.7) مليار دينار عراقي وهي اقل بكثير من الزيادة الحاصلة في إجمالي الموجودات مقارنةً بنظيرتها في العام نفسه، حيث بلغت (40.9) مليار دينار عراقي. ثم عاودت النسبة إلى الارتفاع في عام 2014 فبلغت (38.1%)، والسبب يعود إلى ارتفاع إجمالي المطلوبات حيث بلغت (160.1) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (114.2) مليار دينار عراقي في عام 2013. ثم انخفض اعتماد المصرف على الديون في تمويل استثماراته وهذا واضح جلياً من انخفاض النسبة حتى عام 2016 حيث بلغت (24.1%)، ثم أخذت النسبة في الارتفاع حتى عام 2018 فبلغت (34.5%)، وذلك لان الزيادة في إجمالي المطلوبات مقارنةً بنظيرتها عام 2017 بلغت (18.5) مليار دينار عراقي تكاد تقترب من الزيادة في إجمالي الموجودات، والتي بلغت (19.4) مليار دينار عراقي.

جدول (1) تحليل نسبة الدين لمصرف سومر للمدة (2010-2020)

السنة	نسبة المديونية	
	إجمالي الموجودات (م.د.ع) (2)	إجمالي المطلوبات (م.د.ع) (1)
2010	120.4	44.2
2011	168	62.1
2012	270.1	111.5
2013	311	114.2
2014	420.6	160.1
2015	365.8	102.1
2016	351.7	84.6
2017	390.1	122.6
2018	409.5	141.1
2019	350.4	80.9
2020	333.1	70.2

المصدر: عدّ من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (1، 2)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (2010-2020).

- بيانات العمود (3) احتسبت من قبل الباحثين.

- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

ثم عاودت نسبة الدين إلى الانخفاض حتى عام 2020، فبلغت (21.1%) وذلك بسبب انخفاض إجمالي المطلوبات مقارنةً في العام الذي يسبقه بمقدار (10.7) مليار دينار عراقي أي بمعدل منخفض قُدِرَ (-13.2%) من إجمالي المطلوبات، في حين الانخفاض في مقدار إجمالي الموجودات بلغ (17.3) مليار دينار عراقي وبمعدل (-4.9%) من إجمالي الموجودات، وتفسر ذلك يتمثل في أن مصرف سومرقل اعتماده على الديون في تمويل استثماراته.

2 - تحليل نسبة الدين للمصرف الأهلي العراقي.

يتضح من الجدول (2) أن نسبة الدين للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020) تتراوح بين (42.9% - 68.9%). وقد كانت نسبة الدين (50.8%) في عام 2010، ثم أخذت النسبة بالانخفاض في عام 2011 حيث بلغت (42.9%) وهي أقل نسبة سجلها المصرف أثناء مدة البحث، والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في إجمالي المطلوبات مقارنةً بالعام السابق بمقدار (24.6) مليار دينار عراقي وهي أقل من الزيادة في إجمالي الموجودات مقارنةً بنظيرتها في العام نفسه، حيث بلغت (77.1) مليار دينار عراقي، وهذا يدل على أن المصرف الأهلي العراقي انخفض اعتماده على الديون في تمويل استثماراته. ولم يحافظ المصرف على انخفاض هذه النسبة حيث عاودت إلى الارتفاع حتى عام 2013، فقد بلغت (68.9%) وتُمثل أعلى نسبة سجلها المصرف وذلك لأن زيادة إجمالي المطلوبات مقارنةً بنظيرتها عام 2011 أكبر من الزيادة في إجمالي الموجودات مقارنةً بنظيرتها للعام ذاته حيث بلغت (294.7) و(357.8) مليار دينار عراقي على التوالي. ثم انخفض اعتماد المصرف على الديون في تمويل استثماراته وهذا واضح جلياً من انخفاض النسبة حيث بلغت (50.3%) عام 2016 والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض إجمالي المطلوبات مقارنةً بعام 2015 بمقدار (36.9) مليار دينار عراقي أي بمعدل منخفض قُدِرَ (-11.3%) من إجمالي المطلوبات، في حين الانخفاض في مقدار إجمالي الموجودات بلغ (13.4) مليار دينار عراقي وبمعدل (-2.3%) من إجمالي الموجودات. ثم عاودت النسبة إلى الارتفاع في عام 2017 حيث بلغت (52.7%)، والسبب يعود إلى زيادة إجمالي المطلوبات مقارنةً بعام 2016 بمقدار (27.2) مليار دينار عراقي كانت أكبر من الزيادة الحاصلة في إجمالي المطلوبات مقارنةً بالعام نفسه والتي قُدِرت (25.1) مليار دينار عراقي. ثم انخفضت النسبة في عام 2018 فبلغت (50.9%)، ثم أخذت بالارتفاع حتى عام 2020 فبلغت (65.6%) وذلك يعود إلى أن الزيادة في إجمالي المطلوبات مقارنةً بعام 2019 بلغت (210.3) مليار دينار عراقي وهي أقل من الزيادة الحاصلة في إجمالي الموجودات والبالغة (261.1) مليار دينار عراقي، وتفسر ذلك أن المصرف الأهلي العراقي كان يعتمد في تمويل استثماراته على الديون.

جدول (2) تحليل نسبة الدين للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020)

نسبة الدين % =(1/2) (3)	نسبة المديونية		السنة
	إجمالي الموجودات (م.د.ع) (2)	إجمالي المطلوبات (م.د.ع) (1)	
50.8	107.5	54.6	2010
42.9	184.6	79.2	2011
54.1	337.2	182.5	2012
68.9	542.4	373.9	2013
57.2	615.2	351.8	2014
55.4	592.2	327.9	2015
50.3	578.8	291	2016
52.7	603.9	318.2	2017
50.9	525.7	267.9	2018
59.5	632.8	376.2	2019
65.6	893.9	586.5	2020

المصدر: عُد من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (1، 2)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (2010-2020).

- بيانات العمود (3) احتسبت من قبل الباحثين.

- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

ثالثاً: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف سومر التجاري والأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

1 - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف سومر للمدة (2010-2020).

أ - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشر السيولة لمصرف سومر للمدة (2010-2020).

نلاحظ من الجدول (3) عندما بلغت نسبة الدين أحد نسب المديونية التابعة للنسب المالية (36.7%) عام 2010 فإن مؤشر الائتمان والمتمثل في (مؤشر السيولة) بلغ (144.8%). وقد أخذت نسبة الدين بالارتفاع حتى عام 2012 حيث بلغت (41.3%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (141.9)، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام 2011 حيث قُدرت بـ (84.9) مليار دينار عراقي مقابل زيادة اقل في الحسابات الجارية والودائع والتي قُدرت بـ (53.1) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة الدين في عام 2013 بالانخفاض فبلغت (36.7%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (176.7%)، وذلك يعود إلى الزيادة الطفيفة جداً في الحسابات الجارية والودائع بمقدار (0.4) مليار دينار عراقي مقارنةً مع العام الذي يسبقه مقابل زيادة أكبر في مجموع النقدية الحاضرة والتي قُدرت بـ (37.2) مليار دينار عراقي. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع في عام 2014 حيث بلغت (38.1%)

مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (182.8%)، وذلك يعود إلى الزيادة في كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع مقارنةً بنظيرتهما في عام 2013 حيث بلغتا (-62.4 30.4) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل زيادة قُدِرَ بـ (33.3% و 1.3%) على التوالي. ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض حتى عام 2016 فبلغت (24.1%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (263.8%)، وذلك يعود إلى الانخفاض الكبير في الحسابات الجارية حيث بلغ (81.3) مليار دينار عراقي بعد أن كان (135.7) مليار دينار عراقي عام 2014 مقابل الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والذي بلغ (214.5) مليار دينار عراقي بعد أن كان (248.1) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع حتى عام 2018 فبلغت (34.5%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (227.8%)، والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بنظيرتها عام 2016 بمقدار (85.3) مليار دينار عراقي أي بمعدل زيادة قُدِرَ بـ (39.8%) من مجموع النقدية الحاضرة مقابل زيادة اقل في الحسابات الجارية والودائع بمقدار (50.3) مليار دينار عراقي وبمعدل (61.9%) من الحسابات الجارية والودائع.

جدول (3) اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف سومر التجاري للمدة (2010-2020)

السنة	مؤشرات الائتمان									
	نسبة الدين %	مجموع النقدية الحاضرة (م.د.ع)	الحسابات الجارية والودائع (م.د.ع)	مؤشر السيولة %	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (م.د.ع)	متوسط القروض والسلف (م.د.ع)	مؤشر الربحية %	الائتمان النقدي (م.د.ع)	إجمالي الموجودات (م.د.ع)	مؤشر توظيف الأموال %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
2010	36.7	55.9	38.6	144.8	3.2	15.9	20.1	49.2	120.4	40.9
2011	36.9	64	51.8	123.6	3.5	18.4	19	75.5	168	44.9
2012	41.3	148.9	104.9	141.9	9.6	27	35.6	74.7	270.1	27.7
2013	36.7	186.1	105.3	176.7	40.6	41.9	96.9	105.5	311	33.9
2014	38.1	248.1	135.7	182.8	8.5	62.6	13.6	143	420.6	33.9
2015	27.9	206.4	90.7	227.6	3.2	51.6	6.2	113.9	365.8	31.1
2016	24.1	214.5	81.3	263.8	2.8	48.8	5.7	108.1	351.7	30.7
2017	31.4	261.8	105.4	248.4	2.3	44.9	5.1	94.8	390.1	24.3
2018	34.5	299.8	131.6	227.8	3.8	37.7	10.1	78.9	409.5	19.3
2019	23.1	238	69.1	344.4	1.2	33.7	3.6	76.8	350.4	21.9
2020	21.1	250.4	67.5	370.9	2.8	20.5	13.7	46	333.1	13.8

المصدر: عُدَّ من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (2، 3، 5، 6، 8، 9)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (-2010 2020).

- بيانات العمود (1، 4، 7، 10)، احتسبت من قبل الباحثين.

- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض حتى عام 2020 فبلغت (21.1) مليار دينار عراقي مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (370.9%)، وذلك بسبب حدوث انخفاض في الحسابات الجارية والودائع مقارنةً مع العام 2018 بمقدار (64.1) مليار دينار عراقي مقابل الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والذي قُدِرَ بـ (49.4) مليار دينار عراقي.

ب - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشر الربحية لمصرف سومر للمدة (2010-2020).

يتضح من الجدول (3) أن نسبة الدين والتي هي أحد نسب المديونية الخاصة بالنسب المالية في عام 2010 بلغت (36.7%) مقابل بلوغ مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل في فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف (20.1%). وقد أخذت نسبة الدين بالارتفاع حتى عام 2012 حيث بلغت (41.3%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والبالغ (35.6%)، وذلك يعود إلى الزيادة في متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام 2011 بمقدار (8.6) مليار دينار عراقي مقابل زيادة اقل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) بمقدار (6.1) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض عام 2013 فبلغت (36.7%) مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والبالغ (96.9%)، والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) حيث بلغت (40.6) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (9.6) مليار دينار عراقي عام 2012 مقابل زيادة في متوسط القروض والسلف والذي بلغ (41.9) مليار دينار عراقي بعد أن كان (27) مليار دينار عراقي. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع حيث بلغت (38.1%) عام 2014 مقابل انخفاض كبير في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والذي بلغ (13.6%)، وذلك يعود إلى الزيادة في متوسط القروض والسلف مقارنةً في العام الذي يسبقه بمقدار (20.7) مليار دينار عراقي مقابل انخفاض كبير في فوائد القروض والسلف الدائنة حيث قُدِرَ بـ (32.1) مليار دينار عراقي، ويرجع سبب ذلك إلى تعرض الاقتصاد العراقي لظروف سياسية واقتصادية وأمنية غير مستقرة بعد منتصف عام 2014 والمتمثلة بالأزمة المزدوجة (سيطرة الجماعات الإرهابية داعش وانخفاض الإيرادات النفطية العراقية بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً). ثم عاودت نسبة الدين إلى الانخفاض حتى عام 2016 فبلغت (24.1%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والبالغ (5.7%)، نتيجة انخفاض كل من فوائد القروض والسلف (الدائنة) ومتوسط القروض والسلف مقارنةً بنظيريهما في عام 2014 حيث بلغا (-13.8 5.7) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل (67.1% - و -22.0%) على التوالي. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع حتى عام 2018 حيث بلغت (34.5%) مقابل ارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) حيث بلغ (10.1%)، وذلك يعود إلى الانخفاض في متوسط القروض والسلف بمقدار (7.2) مليار دينار عراقي مقارنةً بعام 2017 أي بمعدل (-16.0%) من متوسط القروض والسلف مقابل زيادة قليلة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) بمقدار (1.5) مليار دينار عراقي وبمعدل (65.1%) من فوائد القروض والسلف (الدائنة). ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض في عام 2019 حيث بلغت (23.1%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) حيث بلغ (3.6%)، وذلك للانخفاض الحاصل في كل من فوائد القروض والسلف (الدائنة) ومتوسط القروض والسلف مقارنةً بالعام السابق، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي حدث في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وظهور جائحة كورونا (COVID-19). واستمرت نسبة الدين بالانخفاض في عام 2020 حيث بلغت (21.1%) مقابل زيادة مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والبالغ (13.7%)، وذلك يعود إلى الزيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً في العام الذي يسبقه بمقدار (1.6) مليار دينار عراقي مقابل الانخفاض في متوسط القروض والسلف والذي قُدِرَ بـ (13.2) مليار دينار عراقي.

ت - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشر توظيف الأموال لمصرف سومر للمدة (2010-2020).

يلحظ من الجدول (3) أن نسبة الدين التي تُمثل احد نسب المديونية للنسب المالية عام 2010 بلغت (36.7%) مقابل مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والبالغ (40.9%). وقد أخذت نسبة الدين بالارتفاع حتى عام 2012 فبلغت

(41.3%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) فقد بلغ (27.7%)، وذلك يعود إلى الانخفاض القليل في الائتمان النقدي والذي قُدِرَ بـ (0.8) مليار دينار عراقي مقارنةً بعام 2011 مقابل زيادة أكبر في إجمالي الموجودات بمقدار (102.1) مليار دينار عراقي للعام نفسه. ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض حيث بلغت (36.7%) عام 2013 مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (33.9%)، وذلك يعود إلى الزيادة الحاصلة في كل من الائتمان النقدي وإجمالي الموجودات مقارنةً في العام الذي يسبقه حيث بلغا (-30.8 40.9) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل (41.2% و15.1%) على التوالي. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع في عام 2014 فبلغت (38.1%) مقابل استقرار مؤشر الائتمان (توظيف الأموال). ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض حتى عام 2016 حيث بلغت (24.1%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والبالغ (30.7%)، وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في الائتمان النقدي والذي بلغ (108.1) مليار دينار عراقي بعد أن كان (143) مليار دينار عراقي عام 2014 مقابل حدوث انخفاض في إجمالي الموجودات والذي بلغ (351.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان (420.6) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع حتى عام 2018 فبلغت (34.5%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والبالغ (19.3%)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدي مقارنةً بنظيره عام 2016 حيث قُدِرَ بـ (29.2) مليار دينار عراقي مقابل الزيادة الحاصلة في إجمالي الموجودات (57.8) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة الدين بالانخفاض حتى عام 2020 فبلغت (21.1%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (13.8%)، وذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في إجمالي الموجودات مقارنةً بعام 2019 بمقدار (17.3) مليار دينار عراقي أي بمعدل (-4.9%) من إجمالي الموجودات مقابل حدوث انخفاض في الائتمان النقدي والذي قُدِرَ بـ (30.8) مليار دينار عراقي وبمعدل (-40.1%) من الائتمان النقدي.

2 - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

أ- تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشر السيولة للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

يتضح من (4) أن نسبة المديونية والتمثلة في نسبة الدين بلغت (50.8%) عام 2010 مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والتمثل في (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والبالغ (98.1%). وقد أخذت نسبة الدين بالانخفاض في عام 2011 حيث بلغت (42.9%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي قُدِرَ بـ (145.2%)، والسبب يعود إلى الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام 2010 حيث قُدِرت بـ (59.2) مليار دينار عراقي أي بمعدل زيادة (116.8%) من مجموع النقدية الحاضرة مقابل الزيادة في الحسابات الجارية والودائع والتي بلغت (24) مليار دينار عراقي وبمعدل (46.4%) من الحسابات الجارية والودائع. ثم انخفضت نسبة الدين حتى عام 2013 فبلغت (68.9%) مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (106.3%)، والسبب يعود إلى الزيادة في كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع مقارنةً في العام الذي يسبقه حيث بلغتا (125.5 و205.5) مليار دينار عراقي على التوالي. ثم عاودت نسبة الدين إلى الانخفاض حتى عام 2016 حيث بلغت (50.3%) مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) حيث قُدِرَ بـ (139.4%)، والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة القليلة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام 2015 حيث بلغت (1.5) مليار دينار عراقي مقابل زيادة أكبر في الحسابات الجارية والودائع والتي قُدِرت بـ (23.5) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة الدين بالارتفاع في عام 2017 حيث بلغت (52.7%) وبعدها انخفضت نسبة الدين فبلغت (50.9%) عام 2018 مقابل ارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) حيث قُدِرَ بـ (160%)، وذلك للانخفاض الحاصل في الحسابات الجارية والودائع والذي بلغ (236.5) مليار دينار عراقي بعد أن كان (303.5) مليار دينار عراقي عام 2017 مقابل انخفاض مجموع النقدية الحاضرة فقد بلغ (378.4) مليار دينار عراقي بعد أن كان (399.4) مليار دينار عراقي للعام نفسه. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع حتى عام 2020 حيث بلغت (65.6%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (89.5%)، وذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في الحسابات الجارية والودائع مقارنةً بعام 2018 حيث قُدِرت بـ (256.5) مليار دينار عراقي مقابل زيادة في مجموع النقدية الحاضرة

بمقدار (62.8) مليار دينار عراقي.

جدول (4) اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشرات الائتمان المصرفي للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020)

مؤشرات الائتمان									نسبة المديونية	السنة
مؤشر	إجمالي	الائتمان	مؤشر	متوسط	فوائد	مؤشر	الحسابات	مجموع	نسبة	
توظيف	الموجودات	النقدي	الربحية	القروض	القروض	السيولة	الجارية	النقدية	الدين	
% الأموال	(م.د.ع)	(م.د.ع)	%	والسلف	والسلف	%	والودائع	الحاضرة	%	
(10)	(9)	(8)	(7)	(م.د.ع)	(الدائنة)	(م.د.ع)	(م.د.ع)	(م.د.ع)	(1)	
(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
34.3	107.5	36.9	25.3	17.8	4.5	98.1	51.7	50.7	50.8	2010
27.9	184.6	51.6	20.7	24.6	5.1	145.2	75.7	109.9	42.9	2011
20.5	337.2	69.1	20.4	33.8	6.9	166.4	154.8	257.6	54.1	2012
21.4	542.4	116.3	21.1	57.8	12.2	106.3	360.3	383.1	68.9	2013
26.9	615.2	165.5	16.7	82.7	13.8	121.4	337.4	409.7	57.2	2014
30.3	592.2	179.5	237.1	8.9	21.1	152.4	240.4	366.3	55.4	2015
21.5	578.8	124.7	238.5	5.2	12.4	139.4	263.9	367.8	50.3	2016
22.3	603.9	134.4	8.6	82.4	7.1	131.6	303.5	399.4	52.7	2017
14.6	525.7	76.8	22.7	42.8	9.7	160	236.5	378.4	50.9	2018
26.7	632.8	168.9	17.1	93.1	15.9	104.5	339.9	355.1	59.5	2019
35.5	893.9	317.6	15.9	170.7	27.1	89.5	493	441.2	65.6	2020

المصدر: عُد من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (2، 3، 5، 6، 8، 9)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (-2010 2020).
- بيانات العمود (1، 4، 7، 10)، احتسبت من قبل الباحثين.
- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

ب - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشر الربحية للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020). يتضح من الجدول (4) عندما بلغت نسبة الدين (50.8%) عام 2010 فأن مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل في (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) بلغ (25.3%). وقد أخذت نسبة الدين بالانخفاض عام 2011 حيث بلغت (42.9%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والذي قُدِرَ بـ (20.7%)، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة في فوائد القروض والسلف الدائنة مقارنةً بعام 2010 حيث بلغت (0.6) مليار دينار عراقي مقابل الزيادة في متوسط القروض والسلف والتي قُدِرت بـ (6.8) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة الدين بالارتفاع حتى عام 2013 حيث بلغت (68.9%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والذي بلغ (21.1%)، والسبب في ذلك يعود إلى أن الزيادة الحاصلة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) كانت أقل من الزيادة في متوسط القروض والسلف مقارنةً

في العام الذي يسبقه حيث بلغت (5.3 و 24) مليار دينار عراقي على التوالي أي بمعدل (76.8% و 71.0%) على التوالي. ثم عاودت نسبة الدين إلى الانخفاض حتى عام 2016 فبلغت (50.3%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والذي قُدِرَ بـ (238.5%)، وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) حيث بلغت (12.4) مليار دينار عراقي بعد أن كان (13.8) مليار دينار عراقي عام 2014 مقابل حدوث انخفاض كبير في متوسط القروض والسلف فقد بلغ (5.2) مليار دينار عراقي بعد أن كان (82.7) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم أخذت نسبة الدين بالارتفاع حيث بلغت (52.7%) عام 2017 مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) حيث قُدِرَ بـ (8.6%)، وذلك للزيادة في متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام 2016 حيث بلغ (77.2) مليار دينار عراقي أي بمعدل (1482.6%) من متوسط القروض والسلف مقابل انخفاض فوائد القروض والسلف بمقدار (5.3) مليار دينار عراقي وبمعدل (- 42.7%) من فوائد القروض والسلف. ثم عاودت نسبة الدين إلى الانخفاض في عام 2018 فبلغت (50.9%) وبعدها أخذت بالارتفاع حتى عام 2020 حيث بلغت (65.6%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والبالغ (15.9%)، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في متوسط القروض والسلف مقارنةً بنظيرتها عام 2018 حيث بلغت (127.9) مليار دينار عراقي مقابل زيادة أقل بكثير في فوائد القروض والسلف والتي قُدِرت بـ (17.4) مليار دينار عراقي.

ت - تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة الدين ومؤشر توظيف الأموال للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020). نلاحظ من الجدول (4) أن نسبة الدين والتي تُمثل أحد نسب المديونية في عام 2010 كانت (50.8%) مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والمتمثل في (الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) والبالغ (34.3%). وقد أخذت نسبة الدين بالانخفاض عام 2011 حيث بلغت (42.9%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) حيث بلغ (27.9%)، والسبب في ذلك يعود إلى أن الزيادة في إجمالي الموجودات مقارنةً بالعام السابق والتي قُدِرت بـ (77.1) مليار دينار عراقي كانت أكثر من الزيادة الحاصلة في الائتمان النقدي والتي بلغت (14.7) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة الدين بالارتفاع حتى عام 2013 فبلغت (68.9%) مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) فقد بلغ (21.4%)، وذلك للزيادة في كل من الائتمان النقدي وإجمالي الموجودات مقارنةً في العام الذي يسبقه حيث بلغ كل منهما (47.2 و 205.2) مليار دينار عراقي على التوالي أي بمعدل زيادة قُدِرَ بـ (68.3% و 60.9%) على التوالي. ثم انخفضت نسبة الدين حتى عام 2016 فبلغت (50.3%) مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والبالغ (21.5%)، وذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في الائتمان النقدي والذي بلغ (124.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان (179.5) مليار دينار عراقي عام 2015 مقابل حدوث انخفاض في إجمالي الموجودات والذي بلغ (578.8) مليار دينار عراقي بعد أن كان (592.2) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم عاودت نسبة الدين إلى الارتفاع فبلغت (52.7%) عام 2017 مقابل ارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) حيث قُدِرَ بـ (22.3%)، وذلك نتيجة الزيادة في الائتمان النقدي مقارنةً في العام الذي يسبقه بمقدار (9.7) مليار دينار عراقي والتي كانت أقل من الزيادة التي حدثت في إجمالي الموجودات حيث بلغت (25.1) مليار دينار عراقي. ثم انخفضت نسبة الدين حيث بلغت (50.9%) عام 2018 وبعدها أخذت بالارتفاع حتى عام 2020 فبلغت (65.6%) مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) فقد بلغ (35.5%)، وذلك للزيادة الحاصلة في إجمالي الموجودات مقارنةً بعام 2018 حيث قُدِرت بـ (368.2) مليار دينار عراقي أي بمعدل زيادة قُدِرَ بـ (70.0%) من إجمالي الموجودات مقابل زيادة أقل في الائتمان النقدي والتي بلغت (240.8) مليار دينار عراقي وبمعدل (313.5%) من الائتمان النقدي.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات.

أن مصرف الأهلي العراقي اعتمد على مصادر التمويل الخارجية بشكل أكبر من اعتماده على مصادره الداخلية،

أما مصرف سومر اعتمد أيضاً على الديون الخارجية ولكن في الأعوام الأخيرة اعتمد بشكل أكبر على مصادره الداخلية. أن الائتمان المصرفي مازال دون المستوى المطلوب وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة في القطاع الخاص الذي يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتماني.

أن ارتفاع نسبة الدين والتي تُمثل أحد نسب المديونية الخاصة بالنسبة المالية للمصرف الأهلي العراقي اثر على مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) في تدني قدرة المصرف على منح القروض و انخفاض الفوائد المتأتية منها. أن تحليل نسبة الدين والتي تُمثل أحد نسب المديونية التابعة للنسب المالية غير قادرة على تفسير اتجاهات ومستويات مؤشر توظيف الأموال والمتمثل في (مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) للمصارف (عينة البحث). وهذا لا يتوافق مع فرضية البحث. في حين كانت نسبة الدين قادرة على تفسير اتجاهات ومستويات مؤشري الربحية والسيولة لمصرفي سومر والأهلي العراقي. وهذا يتوافق مع فرضية البحث. ثانياً: التوصيات.

ضرورة اعتماد مصرفي بغداد والأهلي العراقي على ما متاح لديهم من مصادر داخلية والعمل على تقليل الاقتراض الخارجي.

ضرورة الاهتمام بجانب الائتمان المصرفي عن طريق وسائل مختلفة لإشباع حاجات ورغبات العملاء، لكون الائتمان المصرفي يُعد النشاط الرئيس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن تحقيق التوازن بين مقدار الودائع والائتمان الممنوح، لان زيادته بشكل غير مدروس يعرض المصارف إلى مخاطر نقص السيولة.

الهوامش

- 1- الحيالي. وليد ناجي (2009)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك، ص 21.
- 2- الحيالي. وليد ناجي (2007)، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك، ص 20.
- 3- السنفي. عبد الله عبد الله (2013)، الإدارة المالية، ط 2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ص 156.
- 4- شبيب. دريد كامل (2007)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط 1، دار المسيرة، عمان، ص 57-58.
- 5- السنفي. عبد الله عبد الله (2013)، مصدر السابق، ص 169.
- 6- السنفي. عبد الله عبد الله (2013)، مصدر السابق، ص 176.
- 7- المصدر نفسه، ص 177.
- 8- المصدر نفسه، ص 234.
- 9-Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015), Managerial Finance, 14 th Edition, Authorised Adaptation From The United States ,p 124
- 10-Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter ,op.cit ,p126
- 11- العامري. محمد علي إبراهيم، (2001)، الإدارة المالية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص 135.
- 12- الشخلي. هديل أمين إبراهيم (2012)، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، عمان، ص 16.
- 13- عبد الحميد. عبد المطلب (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، إسكندرية، ص 103.
- 14- عبد الرحمن. تانيا قادر (2012)، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 26، العراق، ص 72.
- 15- الجزاوي. ابراهيم محمد علي والنعيبي. نادية شاكر (2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، ص 13-14.
- 16- بوري. حربية رشيد (2021)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، ص 52.

- 17 - النعبي. زهراء احمد محمد توفيق (2018). تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها. مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 37، العدد 120 ، ص 84.
- 18 - هيئة الأوراق المالية (2020). التقرير السنوي ، ص7، على الموقع الذي تمت زيارته بتاريخ 2 / 4 / 2022 . <https://www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55>
- 19 - هيئة الأوراق المالية (2020). مصدر سابق، ص1.

المصادر العربية:

أولاً: الكتب.

- 1 - الحياي. وليد ناجي (2007). التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك.
- 2 - الحياي. وليد ناجي (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك.
- 3 - السنفي. عبد الله عبد الله (2013). الإدارة المالية، ط 2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
- 4 - السنفي. عبد الله عبد الله (2013). الإدارة المالية، ط 2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
- 5 - العامري. محمد علي إبراهيم، (2001). الإدارة المالية، دارين الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- 6 - شبيب. دريد كامل (2007). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار المسيرة، عمان.
- 7 - عبد الحميد. عبد المطلب (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، إسكندرية.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

- 1 - الشيلخي. هديل أمين إبراهيم (2012). العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، عمان.
- 2 - بوري. حربية رشيد (2021). تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.

ثالثاً: البحوث والمجلات.

- 1 - الجزراوي . ابراهيم محمد علي والنعبي. نادية شاكر (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق.
- 2 - النعبي. زهراء احمد محمد توفيق (2018). تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 37، العدد 120.
- 3 - عبد الرحمن. تانيا قادر (2012). دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 26، العراق.

رابعاً: التقارير والنشرات الإحصائية.

- 1 - هيئة الأوراق المالية (2020). التقرير السنوي، على الموقع الذي تمت زيارته بتاريخ 2/4/2022 <https://www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55>

Foreign References

First: Books

- 1-Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015) ,Managerial Finance,14 th Edition, Authorized Adaptation From The United States ,p .124